الأمم المتحدة

E

E/1993/98
14 July 1993
ARABIC

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضعية لعام ١٩٩٣
البند ٤(ب) من جدول الاعمال

مسائل التنسيق: تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتممّلة بال الأمم المتحدة لإعلان منع الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

تقرير رئيس المجلس - بشأن المشاورات التي جرت مع رئيس اللجنة الخامسة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منع الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ومع رئيس اللجنة الخامسة لمناهضة الفصل العنصري

المحتويات

الفقرات الصفحة

١ - ١٤ مقدمة

٥	٤٥ - ١٥	أولا - الدعم المقدم من الوكالات المتخصصة والمنظمات الداخلية في منظمة الأمم المتحدة إلى الأقاليم المشمولة باللوصاية والأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي
٥	٣٤ - ١٥	منظمة العمل الدولية
٦	٢٢ - ٢٥	منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
٨	٢٢	منظمة الصحة العالمية

المحتويات (تابع)الصفحة الفقرات

أولا - (تابع)
٨	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ٣٤ - ٣٦
٩	صندوق الأمم المتحدة للسكان ٣٧ - ٤٥
ثانيا - اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ٤٦ - ٦١
١٦	ثالثا - خاتمة ٦٢

مقدمة

- ١ - اعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٣ القرار ٥٩/١٩٩٣ المؤرخ في ٢١ تموز/يوليه ١٩٩٣ بشأن تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وفي الفقرة ١٦ من ذلك القرار طلب المجلس إلى رئيسه مواصلة الحفاظ على الاتصالات الوثيقة بشأن هذه المسائل مع رئيس اللجنة الخامسة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وتقديم تقرير عن ذلك إلى المجلس .
- ٢ - واعتمدت الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين القرار ١٦/٤٧ المؤرخ في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ الذي طلبت في الفقرة ٢٢ منه إلى المجلس أن يواصل النظر ، حسب الاقتضاء وبالتشاور مع اللجنة الخامسة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، في اتخاذ التدابير المناسبة لتنسيق سياسات وأنشطة الوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة في مجال تنفيذ قرارات الجمعية العامة ذات الصلة .
- ٣ - ومن رأي رئيس المجلس ، آخذًا في الاعتبار القرارات المذكورة أعلاه ، أنه ينبغي للوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة أن تعزز تدابير الدعم القائمة ، وأن تصوغ برامج إضافية لمساعدة الأقاليم المشمولة باللوماية وغير المتمتعة بالحكم الذاتي . فننظراً لأن معظم هذه الأقاليم جزر صغيرة في حجمها وعدد سكانها ، ومزروعة جغرافيًا وغير منيعة إزاء الكوارث الطبيعية ، التي من قبيل الأعاصير والزوابع ، فضلًا عن أنها متخلفة اقتصاديًا نسبيًا ، فإنها تعتمد بشدة على المساعدة الخارجية . ولذا ينبغي دعوة الوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة ، فضلاً عن المنظمات الدولية والإقليمية ، إلى بحث واستعراض الظروف في كل من هذه الأقاليم ، بما يتسم وحاجة الشعوب المعنية حاجة ملحة إلى زيادة نقل الموارد والتكنولوجيا والدرامية التقنية ، واتخاذ التدابير المناسبة للتوجيه بتحقيق تقدمها الاقتصادي والاجتماعي .
- ٤ - ووفقاً لاحكام قرار المجلس رقم ٥٩/١٩٩٣ حافظ رئيس المجلس على صلات وثيقة مع رئيس اللجنة الخامسة خلال الفترة قيد الاستعراض ، وهو يقدم إلى المجلس الملاحظات المبينة أدناه على أساس تلك الصلات وفي ضوء ما يتصل بالأمر من تطورات ، وذلك بغية تيسير نظر المجلس في هذا البند .

٥ - وفي أثناء هذا العام ، تابع أعضاء المجلس وأعضاء اللجنة الخاصة أعمال هيئتهم المتعلقة بهذا البند ، متابعة دقيقة . ويعتبر الرئيس أن من المفيد والضروري معاً المضي في مثل هذا النوع من الاتصالات والتعاون وأن يعزز لتعبئة أقصى قدر ممكن من المساعدة من أجل تقديمها لشعوب الأقاليم التي لا تزال مشحونة بالوصاية أو غير متمتعة بالحكم الذاتي .

٦ - ووفقاً للمعلومات التي قدمتها الوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة ، استمر عدد من الوكالات المتخصصة والمؤسسات ، في أثناء الفترة قيد الاستعراض ، في تقديم المساعدة إلى شعوب الأقاليم المشحونة بالوصاية وغير المتمتعة بالحكم الذاتي ، استجابة للقرارات ذات الملة التي أصدرتها الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، واللجنة الخاصة . وقد قدم عدد من المؤسسات ، أو وضع ، برامج المساعدة هذه من موارد ميزانيته ، بالإضافة إلى إسهام كل من هذه المؤسسات ، كوكالات منفذة ، لمشاريع يمولها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، المقدم الأساسي للمساعدات .

٧ - واستمر تمويل عدد من مشاريع المساعدة بتمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، بالتعاون الوثيق مع الوكالات والمؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة . وأشار رئيس المجلس إلى أن أرقام التخطيط الارشادي للدورات الخامسة (١٩٩٢-١٩٩٦) المقررة لبعض هذه الأقاليم تشمل ما يلي: أنغولا ، ١٠٦٦ ٠٠٠ دولار ؛ وجزر فيرجين البريطانيّة ، ١١٣ ٠٠٠ دولار ؛ وجزر كaiman ، ٤٣٩ ٠٠٠ دولار ؛ ومونتسيرات ، ٤٨١ ٠٠٠ دولار ؛ وسانت هيلانة ، ١٩٧ ٠٠٠ دولار ؛ وتوكيلاو ، ٨٨٨ ٠٠٠ دولار ؛ وجزر تركس وكايكوس ، ٩٧١ ٠٠٠ دولار . وهذه المبالغ تشمل المساعدات المقدمة لقطاعات اقتصادية رئيسية مثل السياحة ، والزراعة ، وصناعة صيد الأسماك ، والنقل ، والاتصال ، وتوليد الطاقة ، فضلاً عن القطاعات الاجتماعية والتربية ، وهي المساعدات التي يقدمها عدد من الوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة بالتعاون الوثيق ، حسب الاقتضاء ، مع الاتحاد الكاريبي .

٨ - واستجابة لاحتياجات وشواغل بالاو ذات الأولوية ، وفي ضوء التغيرات المحتملة في أوضاعها السياسية فإنها تتوقع أن يكرس البرنامج القطري لمجالين رئисيين: وضع سياسة واستراتيجية ، ثم الارادة المستدامة للموارد . وقد لوحظ أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عرض التعاون والاسهام في هذين المجالين المختارين . وبالنسبة لتوكيلاو فقد خصص جل أرقام التخطيط الارشادي لتحسين نظام الاتصالات . وواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المساعدة في تحسين امدادات الطاقة والمياه لتوكيلاو وفي إقامة السدود البحرية بها . وفضلاً عن هذا فقد زودت توكيلاو بثلاثة من المتطوعين .

٩ - وجاءت مساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى جزر كايمان تكميلة للأهداف الإنمائية الوطنية وركزت على مجالات الادارة المالية والتربية والزراعة والخدمات الاجتماعية وتخطيط القوى العاملة وتنمية الموارد البشرية علاوة على التخطيط الاقتصادي والادارة . وكان التركيز على التنمية الادارية ملائماً لتلبية احتياجات القليم الجزري الصغير . أما عن سمات هيلانة فستوجه موارد من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتنمية القطاع الانتاجي وإزالة القيود التي تعترض القطاع الخاص . وينتظر أن تسهم المساعدة في هذه المجالات اهاماً كبيراً في بلوغ أهداف ورامي برنامج تنمية الجزيرة وخاصة ايجاد عمالة مفيدة والوصول إلى مستوى معقول من الانتاجية والاكتفاء الذاتي . وفيما يتعلق بجزر تركي وكايوكو فسيقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في جملة أمور ، التدريب بغية تنمية مهارات التنظيم الاداري والمساعدة في الادارة البيئية . وبالنسبة لهذا النشاط الاخير سيعالج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قضايا ادارة المياه وصرف المجاري وتقليل اثر صناعة السياحة على البيئة . وحصلت جزر فيرجن البريطانية على مركز البلد المسمى الصافي في بداية الدورة الخامسة . ولوحظ ان المدير ابلغ مجلس الادارة في الدورة السابعة والثلاثين أن توسيع البرنامج مطلوب لاتاحة الوقت الكافي للنجاح في وضع ترتيبات لتمويل البرنامج القطري الخامس .

١٠ - وكان المتوقع لا يتلقى رقم تخطيط ارشاديا في نهاية الدورة البرنامجية الراهنة من بين الأقاليم التي لا تتمتع بالحكم الذاتي حاليا في منطقة الكاريبي سوى انفيلا وجزر تركي وكايوكو إذ كان من المتوقع ان تبلغ الأقاليم الأخرى مركز المسمى الصافي وتصبح مستحقة للمساعدة التقنية التي تمنع من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي . بيد ان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أشار الى ان هذه الأقاليم ستظل تتلقى اشكالا أخرى من المساعدة مثل برامج الجزر المتعددة والبرامج الإقليمية كما تتلقى المساعدة من الموارد البرنامجية الخاصة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي . كذلك لوحظ ان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أنشأ صندوقا خاصا للبلدان الجزرية الصغيرة .

١١ - ويستürüي رئيس المجلس الانتباه الى شدة هشاشة اقتصادات هذه الأقاليم الجزرية الصغيرة ، ويشدد على استمرار الاحتياجات الماسة لشعوبها . وإذا يشير الرئيس ، مع التقدير ، الى زيادة المساعدات المقدمة الى تلك الأقاليم ، فإنه ينادي الوكالات المتخصصة والمؤسسات المعنية الأخرى ان تركز اهتمامها مجددا على جميع الأقاليم المشمولة بالوصاية وغير المتمتعة بالحكم الذاتي من أجل توسيع برامج مساعداتها لها وزيادة هذه البرامج . ويضع رئيس المجلس في اعتباره بصفة خاصة الحاجة الماسة إلى المساعدة الخارجية في عدد من الأقاليم التابعة التي لم توضع لها ارقام تخطيط ارشادية حتى الان ، وهذه الأقاليم بحاجة بالغة الحدة الى المساعدة .

١٢ - وينبغي بذل جهود متتجدة لضمان زيادة تدفق الأموال . وينبغي للمؤسسات المعنية أن تتخذ ، مع مراعاة الحاجة إلى أقصى قدر من المرونة ، الخطوات الالزامية لإزالة أية عوائق أو معوقات قائمة من أجل ضمان اتاحة الموارد الإضافية الالزامية . ويتسم دور الرؤساء التنفيذيين للمؤسسات المعنية بأهمية خاصة . وتمشيا مع الفقرة ١٢ من قرار الجمعية العامة ١٦/٤٧ وقرار المجلس ٥٩/١٩٩٣ ينبعى للرؤساء التنفيذيين أن يقدموا اقتراحات محددة لتنظر فيها أجهزتهم الإدارية والتشريعية ، كل على حدة . وفي الوقت نفسه ، ينبعى للوكالات والمنظمات التي اعتمدت بشدة على الموارد الآتية من خارج الميزانية لتمويل مشاريع المساعدة أن توافق محاولاتها لإيجاد سبل لدرج أو لزيادة الأموال المخصصة في ميزانياتها العادية للمشاريع المخصصة للشعوب المعنية .

١٣ - ولا يمكن إلا التأكيد على أهمية تعزيز هذا التعاون ، نظراً للحاجة إلى توفير الظروف الكفيلة بتسهيل ممارسة شعوب هذه الأقاليم لحقوقها المشروعة في تحرير المصير والاستقلال ، وفقاً لقرار الجمعية العامة (١٥١٤) (١٥-١) .

١٤ - ويبدي رئيس المجلس ترحيبه باستمرار مبادرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى إقامة روابط وثيقة مع الوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة ، وإلى تنسيق أنشطة الوكالات في تقديم المساعدة إلى الشعوب المشمولة بالوصاية وغير المتمتعة بالحكم الذاتي . وقد أسمى الاشتراك النشط من جانب ممثلي حكومات الأقاليم المشمولة بالوصاية وغير المتمتعة بالحكم الذاتي في المجتمعات ومؤتمرات الوكالات والمؤسسات أسماءاً أكيداً في نظر هذه الهيئات بعين العطف إلى التدابير الداعمة لشعوب هذه الأقاليم . والرئيس على اقتناع بضرورة تشجيع هذه التفاعلات بحيث يتتسى لهذه الأقاليم أن تستخلص أقصى الغوائد الممكنة من الاشتراك النشط في الأنشطة المناسبة التي تطلع بها الوكالات المتخصصة والمنظمات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة . فالاتصالات الوثيقة لم تسهل فقط تحقيق زيادات أخرى في حجم المساعدة المقدمة من الوكالات المتخصصة والمنظمات الأخرى ونطاقها وإنما عززت أيضاً قدرة الوكالات على تلبية الاحتياجات الالزامية بشكل أسرع وبمرونة أكبر . وكى يتتسى تحقيق أقصى قدر من استخدام الموارد المتاحة ، ينبعى للوكالات والمنظمات أن تتخذ خطوات أخرى لتعزيز التدابير القائمة واستكشاف سبل إضافية للتنسيق فيما بينها .

أولاً - الدعم المقدم من الوكالات المتخصصة والمنظمات
الداخلة في منظمة الأمم المتحدة إلى الأقاليم
المشحولة بالوصاية والأقاليم غير المتمتعة
بالحكم الذاتي

منظمة العمل الدولية

١٥ - قدمت منظمة العمل الدولية بوصفها الوكالة المنفذة ، مشاريع للتعاون التقني وأنشطة أخرى في بعض الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في منطقة الكاريبي ومنطقة المحيط الهادئ .

١٦ - وفي عام ١٩٩٣ شاركت جزر فيرجن البريطانية ومونتسيرات وجزر تركى وكايوكوئ فى مشروع كاريبي متعدد الجزر للتدريب على التعاونيات وتطويرها . وفي هذا الصدد عقدت منظمة العمل الدولية حلقة عملية دون اقليمية لمنطقة الكاريبي لتشخيص موظفي التعاونيات وتدريبهم .

١٧ - وفي آنفيا شاركت منظمة العمل الدولية في إجراء استعراض اكتواري لنظام الضمان الاجتماعي . وكانت الأهداف العاجلة لمنظمة العمل الدولية تتمثل في: (١) إجراء تقييم اكتواري للنظام القائم وتقديم التوصيات بشأنه ؛ (ب) تخطيط وتطبيق إجراءات تشغيل ملائمة ووضع نظام سجلات ملائمة وتقديم التوجيهات في مجال تطبيق الأحكام التشريعية ؛ (ج) تدريب الموظفين وتهيئتهم لادارة النظام . وفي عام ١٩٩٣ ، قدم المركز الكاريبي لادارة العمل توصيات أيضا بشأن نظام مدفوعات نهاية الخدمة في آنفيا .

١٨ - وباستثناء بعثات المستشارين الإقليميين التي أوفدتها منظمة العمل الدولية إلى برمودا لم يكن ثمة أي نشاط مباشر لهذه المنظمة هناك خلال الفترة قيد الاستعراض .

١٩ - ويواصل المركز الكاريبي لادارة العمل تقديم الخدمات الاستشارية التقنية إلى حكومة جزر فيرجن البريطانية بمقدار تنقيح قانون العمل لسنة ١٩٧٥ . وفي أعقاب مناقشات ثلاثية أعد مشروع قانون لتعديل قانون العمل وقدم الى الحكومة للنظر فيه في عام ١٩٩١ . كما أن هذا المركز قدم مساعدته في إعداد توصيف للوظائف في شتى المناصب بوزارة العمل .

٢٠ - وفي جزر كايمان قدم المستشار الإقليمي لشؤون تخطيط العمالة وسياسات سوق العمل ، في عام ١٩٩١ مشورته الفنية فيما يتعلق بإعداد الأدوات الالزمة لإجراء مسح للقوى العاملة في عام ١٩٩٣ في ذلك الأقليم . وتم تمويل مدخلات المستشار من مشروع

لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو المشروع CAY/90/004 لجمع البيانات الاجتماعية الاقتصادية والديمografية من أجل التنمية والتخطيط . وبالنسبة للمشروع المذكور آنفاً فالمتوقع أن يسهم صندوق الأمم المتحدة للسكان بمبلغ ٣٠ ٠٠٠ دولار أمريكي لتفطير التكاليف المتعلقة بمسح القوى العاملة وتقدم منظمة العمل الدولية الدعم التقني لتنفيذ المشروع .

٤١ - قادت منظمة العمل الدولية بأعمال كثيرة في ميدان الضمان الاجتماعي . وكان صندوق الضمان الاجتماعي قد أنشئ أساساً بمساعدة تقنية من منظمة العمل الدولية . وكان من بين الأنشطة الأخرى لمنظمة العمل الدولية استعراض التوسعات المقترحة في نظام الخدمة المدنية والتقدير المالي والاكتواري عن نظام الضمان الاجتماعي وإنشاء نظام وطني للتأمين الصحي .

٤٢ - وفي جزر تركي وكايوكو قدمت منظمة العمل الدولية المساعدة في ميدان التدريب المهني والضمان الاجتماعي . وساعدت في إنشاء نظام وطني للتأمين يغطي جميع الموظفين والعاملين لحسابهم الذين تتراوح أعمارهم بين ١٦ عاماً و٦٥ عاماً ، ويشمل ثلاثة فروع تنفيذية: فرع المنافع للأجل الطويل وفرع المنافع للأجل القصير وفرع المنافع المتعلقة باصابات العمل . وقد بدأ الان بتنفيذ المتطلبات التشريعية والتنظيمية .

٤٣ - وفي صدد الأقاليم الواقعة في منطقة المحيط الهادئ بعثت منظمة العمل الدولية إلى بالاو في شباط/فبراير ١٩٩١ المستشار الإقليمي لشؤون العمال المهاجرين ، تلبية لطلب مشورة بشأن العمال الأجانب ووضع السياسات الملائمة والموارد الخاصة بالهجرة . ولم تتلق المنظمة طلبات أخرى في هذا الصدد . وفي حزيران/يونيه ١٩٩٣ تم الترتيب لتکليف أحد مسؤولي العمل بزيارة وزارة العلاقات الصناعية في كانبرا ووزارة العمل وال التربية والتدريب في بريسبان ، استراليا . وتم هذا العمل بنجاح .

٤٤ - ودخلت توکالو ضمن مشروع منظمة العمل الدولية دون الإقليمي وهو مشروع لامداد شهادات التدريب الحرفي والاختبار ، إلا أنه نظراً لصغر حجم توکالو وعدم جدوی اقامته هذا المشروع هناك تم تقديم منح تدريبية لثلاثة من موظفي التدريب من ثلاثة مراكز للتدريب المجتمعي ، وذلك في إطار هذا المشروع فحضروا برامج تدريبية بمراكز وطنية أخرى داخل المنطقة .

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

٤٥ - ظلت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) تشترك في تقديم المساعدة للأقاليم الآتية غير المتممة بالحكم الذاتي في منطقة الكاريبي: أنغيليا ، جزر فيرجين

البريطانية ؛ مونتسيرات ؛ جزر كايمان وجزر تركس وكايكووس . وبما ان هذه الاقاليم ليست اعضاء في منظمة الامم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) فكانت المساعدة تقدم بناء على الطلب إما من برنامج الامم المتحدة الإنمائي وإما من الاتحاد الكاريبي .

٢٦ - وفي آب/أغسطس ١٩٨٨ شاركت الفاو في بعثة مشتركة بينها وبين برنامج الامم المتحدة الإنمائي أرسلت الى أنغيليا وجزر فيرجن البريطانية ومونتسيرات لتقدير قطاعاتها الزراعية وتحديد المشاريع ذات الاولوية التي ترغب هذه الحكومات في ان تنفذها لها الفاو .

٢٧ - وفي اعقاب إعصار هوغو في عام ١٩٨٩ أرسلت الفاو بعثة لتقدير الأضرار في الاقاليم المتضررة بما فيها جزر فيرجن البريطانية ومونتسيرات . وكانت المعلومات الأولى التي حصلت عليها البعثة مفيدة في تحديد الأولويات المائية الى شدة الأضرار في هذه الاقاليم ، وفي تعبئة المساعدة العاجلة . وشاركت وفود من جزر فيرجن البريطانية ومونتسيرات في عدة اجتماعات عقدت على الصعيد دون الاقليمي لمناقشة مشروع اتفاق الاتحاد الكاريبي المتعلق بالتعاون على تنمية الموارد الحية بالمنطقة الاقتصادية الخالمة وادارتها وهو الاتفاق الذي أعد بمساعدة من مشروع الجوانب القانونية لسيامة مشتركة بشأن امكانية الاستفادة من المناطق الاقتصادية الخالمة .

٢٨ - وتلقت مونتسيرات مساعدة من خلال مشاريع تتعلق بتنمية الحراجة ، واملاح القطاع الزراعي . ويجري الان في منظمة دول شرق الكاريبي وبرنامج الامم المتحدة الإنمائي والفاو استعراض لمشاركة مونتسيرات في مشروع عن استخدام نظم الاتصالات والتدريب القائمة على الفيديو ، في التنمية الريفية .

٢٩ - وسوف تستفيد أنغيليا ومونتسيرات من مشروع اقليمي عن تنسيق استئصال قراد كلل العين ، وتعزيز الخدمات البيطرية حيث تسعى الفاو والاتحاد الكاريبي معا الى تمويله . ويجري الان تنفيذ انشطة أولية في إطار مشاريع عن ترميم ومحاربة قراد كلل العين ، وبرنامج لاستئصال هذا القراد من منطقة الكاريبي .

٣٠ - أما عن جزر تركس وكايكووس فالفاو قدمت خدمات أحد الاستشاريين لمشروع عن التخطيط المتكامل للتنمية .

٣١ - وفيما يتعلق ببرمودا وجزر كايمان وبقية الاقاليم المفيرة في منطقة الكاريبي ، كان برنامج الامم المتحدة الإنمائي يدعو الفاو من آن لآخر الى استعراض خطط ادارة البرامج القطرية والتعليق عليها وعلى مشاريع البرامج القطرية للسادورة الخامسة .

٢٣ - وتنفذ الغاو الان أربعة مشاريع لمساعدة التقنية في جنوب المحيط الهادئ ويشمل ذلك توكيلاو . وتتركز المساعدة على تنمية المحاصيل الجذرية وعلى العراجنة وتربيبة الماشية ومصائد الأسماك .

منظمة الصحة العالمية

٢٤ - قدمت منظمة الصحة العالمية للبلدان الأمريكية التابعة لمنظمة الصحة العالمية مساعداتها الى أنغولا ومونتسيرات في مجالات صيانة المعدات الصحية وتحسين مرافق المختبرات التي تعنى بالاختبارات الخاصة بمتلازمة العوز المناعي المكتسب (إيدز) .

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

٢٥ - يقوم مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، ضمن دوره باعتباره مركز اتصال للأعمال المحددة التي تتم على الصعيد العالمي لصالح البلدان الجزرية النامية ، برصد الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية في ٥١ من البلدان المعنية ، مستخدما البيانات المتاحة من المصادر الدولية . وهناك عشرة من هذه البلدان أقاليم غير متمتعة بالحكم الذاتي هي: أنغولا وبرمودا وجزر فيرجن البريطانية وجزر كايمان وغواص ومونتسيرات وتوكيلاو والأقاليم المشمولة بالوصاية في جزر المحيط الهادئ (بالاو) وجزر تركى وكايوكو وجزر فيرجن التابعة للولايات المتحدة .

٢٦ - وقد لاحظ فريق خبراء دعا إلى عقده الأمين العام للأونكتاد من أجل المساعدة في إعداد تقريره ، أن اتجاهات النمو في عام ١٩٨٠ في البلدان الجزرية النامية متقلبة للغاية وان استدامة هذا النمو مسألة موضع شك ، في ظل الاتجاهات الجديدة في الاقتصاد الدولي وتصاعد الضغوط البيئية . ويعود ضعف البلدان الجزرية النامية إلى شدة الانفتاح وعدم الاستقلالية في اقتصاداتها وتعرضها للكوارث الطبيعية والى قلة مرونتها والمعوبة التي تواجهها في تحقيق تنميتها المستدامة للأجل الطويل في وقت أصبحت خياراتها الاقتصادية محدودة والأصول البيئية التي تعتمد عليها القطاعات الاقتصادية الرئيسية النامية تعاني ضغوطا . ولاحظ التقرير أن هذه العوامل تنطبق على البلدان الجزرية النامية ضئيلة الحجم ، وذلك يشمل الأقاليم التي لا تتمتع بالحكم الذاتي .

٢٧ - وقد أنشئ ، أو هو بسبيل الإنشاء ، عدد من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي منها أنغولا وجزر فيرجن البريطانية وجبل طارق ومونتسيرات وجزر تركى وكايوكو ، النظام المؤتمت للبيانات الجمركية التابع لامانة الاونكتاد والذي وضع في إطار برنامج الاونكتاد لتيسير التجارة في مجال أتمته النظم الجمركية واصلاحها .

صندوق الأمم المتحدة للسكان

٣٧ - واصل صندوق الأمم المتحدة للسكان برنامج مساعداته إلى الأقاليم التالية غير المتمتعة بالحكم الذاتي: إنغليا ، برمودا ، جزر فيرجن البريطانية ، جزر كايمان ، مونتسيرات ، توكيلاو ، جزر تركس وكايكوس .

٣٨ - وستقدم إنغليا طلباً للحصول على مساعدة صندوق الأمم المتحدة للسكان في مجال تعزيز تعليم الحياة الأسرية للشباب وشراء إمدادات منافع الحمل . وأجرى تعداد بدعم من إدارة التنمية الخارجية البريطانية يتم الآن تحليل بياناتاته استعداداً لاصدار التقارير . وتسلم رئيس وزراء إنغليا نيابة عن الحكومة الساعة السكانية ١١ .

٣٩ - ولا يوجد في برمودا برنامج ينفذ بمساعدة صندوق الأمم المتحدة للسكان إلا أنها تستفيد من المشاركة في أنشطة التعداد دون الأقلية . وقد تسلم وزير الصحة والشؤون الاجتماعية والاسكان الساعة السكانية ١١ .

٤٠ - وكانت حكومة جزر فيرجن البريطانية قد أعربت عن اهتمامها بالتكامل السكاني والإنمائي فأرسل إليها موظف مختص بالشؤون السكانية كلف بتحليل الطرائق الملائمة لدمج الشواغل السكانية في تخطيط التنمية الاجتماعية الاقتصادية . وقدمت توصيات إلى الحكومة لاعتماد نهج شامل عن طريق إنشاء وحدة للسكان وإعداد وصيانة مصرف للبيانات وإجراء البحوث وتحليل نتائجها ونشر بياناتها ، ورسم السياسات والتخطيط وتنفيذ السياسات .

٤١ - ولا توجد مشاريع قطبية محددة يجري تنفيذها في جزر كايمان إلا أنها تستفيد من التعاون في تحليل ونشر التقارير الأقلية عن نتائج جولة ١٩٩٠-١٩٩١ من تعدادي السكان والمساكن . وقد تعاون صندوق الأمم المتحدة للسكان مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة العمل الدولية في مجال تعزيز قدرات مكتب الاحصاء على اجراء مسحين للسكان والعمل ينفذان في الوقت الحاضر . وتعاون هذا الصندوق مع وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية في اقامة حلقة دراسية/عملية عن السكان والتنمية ، استعداداً للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية المقرر عقده في عام ١٩٩٤ وللسير قدما نحو الاستدامة طويلة الأجل . وقد حضر هذه الحلقة ممثل لجزر كايمان .

٤٢ - أما في مونتسيرات فمنذ انتهاء مشروع تدريب الأطفال والشباب لم يعد هناك أي برنامج ينفذ لصندوق الأمم المتحدة للسكان . وقد تسلم وزير التعليم والصحة الساعة السكانية ١١ نيابة عن حكومته . وشارك موظفو حكوميون من وزارة الصحة وجمعية تنظيم الأسرة في الحلقة الدراسية/العملية عن السكان والتنمية التي عقدها الصندوق ووكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية استعداداً للمؤتمر عام ١٩٩٤ وللسير قدما نحو استدامة البرامج السكانية .

٤٣ - وأرسلت بعثة من الصندوق الى جزر تركي وكايكوس في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٣ . وطلب الموظفون الحكوميون امدادات عاجلة من مانعات الحمل فتم تأمينها لهم . وتسلم المحافظ الساعية السكانية ١١ نيابة عن الحكومة .

٤٤ - وفي منطقة الكاريبي قدم الصندوق استشاريين ومعدات من ميزانيات مشروع التعداد القطري المستوى ، كما قدم خدمات المشورة التقنية من ميزانية أحد المشاريع دون الاقليمية مع الاتحاد الكاريبي . كما قدم الصندوق دعمه لتدريب نحو ٦٠٠ من الموظفين الوطنيين في مجال معالجة البيانات في الأقليم ، وشمل ذلك جزر فيرجنس البريطانية ومنتسيرات .

٤٥ - ونتيجة لمساعدة الصندوق السابقة بلغت بلدان كثيرة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ مرحلة الاعتماد على الذات أو الكفاءة التقنية في مجال جمع البيانات وتحليلها . وفي عام ١٩٩٣ قدم الصندوق مساعدته التقنية لعمليات التعداد في مجموعة من بلدان المحيط الهادئ ومنها توكيلاو .

ثانياً - اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري

٤٦ - أجرى رئيس اللجنة الخاصة ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي مشاورات بشأن التطورات في جنوب إفريقيا ومختلف الإجراءات التي اتخذها المجتمع الدولي منذ دورة المجلس العادية الثانية في عام ١٩٩٣ .

٤٧ - واستعرض رئيس اللجنة الخاصة مع رئيس المجلس القرارات والمقررات التي اتخذتها الجمعية العامة خلال دورتها السابعة والأربعين . في ١٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٣ اعتمدت الجمعية العامة القرار ١١٦/٤٧ بقراراته من ألف إلى زاي بشأن البند ٣٣ من جدول الأعمال وعنوانه "سياسات الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب إفريقيا" والقرار ١١٧/٤٧ بشأن البند ٣٤ من جدول الأعمال وعنوانه "برنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدربي للجنوب الإفريقي" ، وإلى جانب اعتماد القرارات ١١٦/٤٧ و ١١٧/٤٧ بتوافق الآراء اعتمدت الجمعية العامة بتوافق الآراء ، كما فعلت في السنوات الأخيرة ، القرار ١١٦/٤٧ باء بشأن برنامج عمل اللجنة الخاصة .

٤٨ - وقد أبرزت الجمعية العامة في القرار ١١٦/٤٧ ألف المسؤولية الأولى لحكومة جنوب إفريقيا عن إنهاء ما يجري من عنف وعن حماية الأرواح وتوفير الأمن وحماية الممتلكات لجميع سكان جنوب إفريقيا . وعلاوة على هذا دعت جميع الأطراف أن تكف عن ارتكاب أعمال العنف . كما حثت ممثلي شعب جنوب إفريقيا على أن يستأنفوا المفاوضات العريضة القاعدة المتعلقة بوضع ترتيبات انتقالية ومبادئ أساسية من أجل عملية التوصل إلى اتفاق بشأن وضع دستور ديمقراطي غير عنصري جديد ودخوله حيز التنفيذ على وجه السرعة . وفي القرار نفسه طلبت الجمعية إلى المجتمع الدولي: (أ) أن يدعم العملية عن طريق تطبيق تدريجي للتدابير الملائمة فيما يتعلق بسلطات جنوب إفريقيا في سياق الاستجابة للتطورات الإيجابية بشأن الترتيبات الانتقالية ؛ (ب) وأن يزيد المساعدات الإنسانية والقانونية لضحايا الفصل العنصري ؛ (ج) وأن يقدم المساعدة إلى المنظمات والأفراد الديمقراطيين المناهضين للفصل العنصري المحروم في جنوب إفريقيا ؛ (د) وأن يقدم المساعدة إلى الهيئات الرياضية غير العنصرية التي نالت تأييد منظمات رياضية مناهضة للفصل العنصري ممثلة في جنوب إفريقيا ؛ (هـ) وأن يقدم ويزيدي المساعدات المادية والمالية وغيرها إلى شعب جنوب إفريقيا في الجهود التي يبذلها للتصدي للمشاكل الاجتماعية الاقتصادية الخطيرة التي يتعرض لها المحرومون في جنوب إفريقيا ؛ (و) وأن يقدم كل مساعدة ممكنة إلى الدول المجاورة لجنوب إفريقيا .

٤٩ - وفي القرار ١١٦/٤٧ باء أحاطت الجمعية العامة علماً مع التقدير بتقرير اللجنة الخاصة وأذنت لها: (أ) بمواصلة رصد التطورات المعقدة الجارية في جنوب إفريقيا ؛ (ب) وبتسهيل انتقال سلمي مستقر في جنوب إفريقيا عن طريق تشجيع المساعدة الدولية لاعانة سكان جنوب إفريقيا في التغلب على النتائج الاجتماعية والاقتصادية السلبية المرتبطة على سياسات الفصل العنصري ؛ (ج) وبالاطلاع باتصالات ومشاورات مع الحكومات والمنظمات . وناشت الجمعية الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية أن تواصل تعاونها مع اللجنة الخاصة .

٥٠ - وفي القرار ١١٦/٤٧ دعت الجمعية إلى تقديم تبرعات سخية إلى الصندوق الاستئماني لجنوب إفريقيا وللوكالات الطوعية العاملة في مجال تقديم المساعدة لضحايا الفصل العنصري .

٥١ - وفي القرار ١١٦/٤٧ دال طلبت الجمعية من جميع الدول اتخاذ وتعزيز تدابير فعالة لحظر توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب إفريقيا ، وأذنت للغريق الحكومي الدولي برصد توريد وشحن النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب إفريقيا واتخاذ إجراءات لتعزيز الوعي العام فيما يتعلق بالحظر النفطي المفروض على جنوب إفريقيا . وحثت الجمعية في القرار ١١٦/٤٧ هاء جميع الدول على اعتماد تشريعات صارمة تتعلق بتنفيذ حظر الأسلحة المفروض على جنوب إفريقيا ، وحثت مجلس الأمن على النظر في اتخاذ خطوات فورية لضمان التنفيذ الكامل والرارد الفعال للحظر .

٥٢ - وشجبت الجمعية العامة بقوه في القرار ١١٦/٤٧ واو تعاون إسرائيل مع جنوب إفريقيا في الميدانين العسكري والتكنولوجي . وفي القرار ١١٦/٤٧ زاي أحاطت الجمعية علماً بتقرير لجنة مناهضة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية وحثت الحكومات والمجتمع الرياضي الدولي على مساعدة حركة الألعاب الرياضية غير العنصرية في جنوب إفريقيا .

٥٣ - وفي القرار ١١٧/٤٧ أيدت الجمعية العامة تقرير الأمين العام عن برنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الإفريقي . وأشنت الجمعية على تواصل الجهود لتطوير البرنامج فيما يتضمن له تلبية الاحتياجات الناشئة عن الظروف المتغيرة في جنوب إفريقيا وتعزيز التعاون مع الوكالات الحكومية والحكومة الدولية وغير الحكومية التي تشارك في تقديم المساعدة التعليمية والتقنية إلى جنوب إفريقيا . وناشت الجمعية جميع الدول والمؤسسات والمنظمات والأفراد زيادة المساعدة المالية وغيرها من أشكال المساعدة إلى البرنامج لتمكينه من الاطلاع بأنشطته .

٥٤ - واستعرض الرئيس الحالة في جنوب افريقيا وخاصة عملية المفاوضات والتأثير السلبي للعنف على المفاوضات والاشار المأساوية التي تلحق بأرواح وممتلكات كثيرين من سكان جنوب افريقيا . وأشار الرئيس الى مذبحة بويفاتونغ التي وقعت في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٢ وقتل فيها ٣٩ شخصا على الأقل حينما هاجم مسلحون هجوما عشوائيا السكان المقيمين في بويفاتونغ في منطقة جوهانسبرغ . وكانت تلك المذبحة اهم حادثة ادت وحدها الى تعطيل عملية المفاوضات في جنوب افريقيا . بيد ان هذه العملية استؤنفت مؤخرا ويرجى ان تسفر عن نتائج ملموسة .

٥٥ - وتم التأكيد على ضرورة وضع برنامج شامل لمساعدة قوة شرطة جنوب افريقيا على مراعاة حقوق الإنسان . كذلك أشار رئيس اللجنة الخاصة الى بياناته في ٣٩ تشرين الأول/اكتوبر و٦ تشرين الثاني/نوفمبر و١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ التي حث فيها على إنهاء أعمال العنف . وفي بيته الاخير منها طلب ان تعلن الحكومة التحقيقات التي تجريها لجنة التحقيق في أعمال العنف والترهيب بالنسبة للعنف في جنوب افريقيا ، وان تنفذ اللجنة توصيات الأمين العام التي دعت في جملة أمور الى اجراء تحقيق في أداء وعمليات جيش وشرطة جنوب افريقيا وجميع التشكيلات العسكرية الأخرى وبعض "شركات الأمن" الخاصة .

٥٦ - وأولت اللجنة الخاصة اهتماما خاصاً لمسألة القضاء على العنف الذي لم يمكن السيطرة عليه بعد في جنوب افريقيا . وإذا كانت اللجنة الخاصة تؤكد أن أفضل آداة لانهاء العنف هي انتخاب حكومة ديمقراطية تمثل جميع سكان جنوب افريقيا ، فقد بدأت أيضا التركيز على سبل ووسائل المساعدة في المهمة الفورية والعاجلة المتمثلة في إنهاء العنف . ولهذا السبب فإن اللجنة الخاصة رتبت في مناسبة الاحتفال بيوم التضامن مع المسجونين السياسيين في جنوب افريقيا مناقشة على هيئة مائدة مستديرة عن دور إنفاذ القوانين وموظفي إنفاذ القوانين خلال الفترة الانتقالية .

٥٧ - وفي ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ رحبت اللجنة الخاصة بالاجراء الذي اتخذه الرئيس ف. و. ديكليرك بتطهير المسؤولين العسكريين في جنوب افريقيا الذين اشتركوا في أعمال غير قانونية بهدف تنسيق أعمال العنف او زعزعة القوى المناهضة للعمل العنصري والمناصرة للديمقراطية . وأحاطت اللجنة الخاصة علما باتخاذ إجراء قضائي لضمان المحاكمة السريعة للمسؤول عن اغتيال السيد كريي هاني والمتآمرين الآخرين في هذه الجريمة . وكان الأمل أن تتخذ حكومة جنوب افريقيا موقفا حازما مع قطاعات مجتمع البيض الجريئة التي تعلن صراحة عن نيتها اللجوء الى العنف وأعمال التحرير لتقويض العملية الديمقراطية . وأعربت اللجنة الخاصة عن انزعاجها إزاء هجوم عدد من عناصر المتطرفين البيض في حزيران/يونيه على موقع المفاوضات في جوهانسبرغ . وترى اللجنة الخاصة ان إنهاء العنف من المسؤوليات الاولية لحكومة جنوب افريقيا . ثم انه ينبغي

لجميع الأحزاب السياسية الأخرى أن تتعاون لضمان التحول السلمي لجنوب إفريقيا إلى مجتمع ديمقراطي غير عنصري . ولاحظت اللجنة الخاصة مع الأسف أنه رغم التهديدات المتكررة من حكومة جنوب إفريقيا بالافراج عن جميع المسجونين السياسيين ، لا تزال هذه القضية دون حل كامل . والمأمول أن تزال هذه العقبة وغيرها من العقبات التي تعكر جو الثقة المتبادلة والأمان بين الأحزاب السياسية حتى يمكن التعجيل بعملية المفاوضات وتحويل جنوب إفريقيا إلى بلد ديمقراطي غير عنصري . ويرجى أن يساعد على القضاء على أعمال العنف الاتفاق على إجراء أول انتخابات ديمقراطية على أساس حق الاقتراع لجميع البالغين ، في ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٤ ، وكذلك الاتفاق المسبق على إنشاء مجلس تنفيذي للفترة الانتقالية .

٥٨ - وأكد رئيس اللجنة الخاصة على الاستراتيجية المتعلقة بدعم العملية الديمقراطية وفي الوقت نفسه تقديم المساعدة للقطاعات المحرومة من مجتمع جنوب إفريقيا . وكما ذكر آنفا فالعنف هو العقبة الرئيسية في سبيل عملية المفاوضات . ولذلك ففي الوقت الذي أولت فيه اللجنة الخاصة اهتماما خاصا لانهاء العنف قررت كذلك إرسال بعثة إلى جنوب إفريقيا لتوفير الدعم لعملية المفاوضات ولوضع الأسس لانشطة اللجنة الخاصة في المستقبل .

٥٩ - وإذا أخذت اللجنة الخاصة في اعتبارها ضرورة تلبية احتياجات جنوب إفريقيا من المساعدة الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والثقافية ، فقد قررت عقد حلقة دراسية في وندھوك في أيار/مايو ١٩٩٣ بشأن المشاكل الاقتصادية الاجتماعية لجنوب إفريقيا والدور المُقبل لمنظومة الأمم المتحدة في المساعدة على التصدي لها . وجمعت الحلقة التي عقدت برعاية اللجنة الخاصة مشاركين من جنوب إفريقيا من مختلف الميادين والتنظيمات وممثلين للوكالات المتخصصة وغيرها من هيئات الأمم المتحدة ومن المنظمات الحكومية الدولية المعنية . وركزت الحلقة على ضرورة تلبية الاحتياجات الاجتماعية الاقتصادية للقطاعات المحرومة من شعب جنوب إفريقيا وذلك بموارد تناسب وخطورة الحالة . كذلك دعت اللجنة الخاصة إلى عقد مؤتمر متتابع بشأن المساعدة التعليمية الدولية للقطاعات المحرومة من سكان جنوب إفريقيا ، وقد عقد هذا المؤتمر في نيويورك يومي ٨ و ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ .

٦٠ - ولدى دراسة اللجنة الخاصة لبرنامج عملها لعام ١٩٩٣ علقت أهمية أكبر على مساعدة عملية المفاوضاتداعية إلى تقديم مزيد من المساعدة لمجتمع جنوب إفريقيا في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والثقافية والتدريبية وفي رصد التطورات في هذا الصدد وفي ايجاد السبل والوسائل للقضاء على ظاهرة العنف .

٦١ - ولهذا السبب سوف يتضمن برنامج عمل اللجنة الخامسة ندوة عن التسامح السياسي تعقد في جنوب إفريقيا في تموز/يوليه ١٩٩٣ ، وحلقة دراسية عن النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية المستدامة تعقد خارج جنوب إفريقيا . وستجري المشاورات مع المنظمات غير الحكومية وغيرها من جماعات مناهضة الفصل العنصري خلال هذا العام في جنيف . وسيزداد التركيز على المنظمات التي تشارك في تقديم المساعدة الاجتماعية الاقتصادية إلى القطاعات المحرمة في مجتمع جنوب إفريقيا بما فيها المنظمات العاملة من جنوب إفريقيا .

ثالثا - خاتمة

٦٢ - رهنا بأي توجيهات قد تقدمها الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين وطبقا للقرارات التي قد يتخذها المجلس ، سيواصل رئيس المجلس المحافظة على الاتصال الوثيق برئيس اللجنة الخامسة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منع الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ورئيس اللجنة الخامسة لمناهضة الفصل العنصري بشأن المسائل التي أشيرت في هذا التقرير .

- - - - -